الإسلام وإشكالية الحداثة: رؤية غربية

د. ريتا فرج

منذ أن تلقى الإسلام صدمته الاولى مع حملة نابليون على مصر عام 1798 طرحت مجتمعاته سؤالاً نوعياً: لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟ غير أن الإجابة بقيت رهينة السياقات النظرية الداعية للملاءمة بين الحداثة وثالث الأديان التوحيدية، ولم تخرج الى حيز التنفيذ إلاّ في مجالات ضيقة يمكن رصد معالمها في الثقافة المادية السائدة وليس في مجال السياسة والاجتماع والدين؛ وكنتيجة لتعثر عملية الاصلاح البنيوية المرتقبة روّجت الطروحات الغربية لخلاصة مفادها أن الإسلام عصيٌّ على مواكبة الحداثة لأسباب تكمن في بنيته التكوينية، وعليه كيف يمكن كشف ما تقدم به رواد هذه النظرية؟

نظرياً حاول برنارد لويس الخبير بالمسألة التركية اجتزاء مراحل تاريخية لإظهار ممانعة الاسلام للحداثة مستنداً الى تجربته السياسية، وقد كرر هذه الفرضية في كتابه ' أزمة الإسلام' حين اعتبر أن الإسلام يفتقر إلى النقد التاريخي للنصوص الدينية كما حصل في المسيحية الأوروبية والامريكية. ويقول: 'لا ريب في أنه وُجِد لاهوت عقلاني أو ليبرالي أيام المأمون والمعتزلة والفلاسفة وابن رشد، ولكنه ضمر ومات منذ زمن طويل، وانتصر عليه التيار الحَرْفي المتشدد منذ سبعمئة سنة على الأقل أي التيار المتمثل بالمذهب الحنبلي. وربما وجد اللاهوت الليبرالي أي التفسير العقلاني الحر للدين مستقبلاً في الإسلام كما حصل في المسيحية الأوروبية بعد عصر التنوير، أما الآن فلا يوجد شيء من هذا القبيل، وهذا الفهم الانغلاقي يتعارض كلياً مع الحداثة العلمية والفلسفية المعاصرة'.

إن الخلاصة التي تقدم بها بطريرك الاستشراق الاميركي حول استعصاء الإسلام على مواكبة الحداثة بسبب الفهم الانغلاقي للدين دقيقة في بعض جوانبها، ولكنه في قراءته لهذه الإشكالية كما يؤكد الكاتب هاشم صالح لا يموضع الحدث ضمن المدة الطويلة لتاريخ الإسلام، وهو ينتمي إلى المنهجية التقليدية في علم التاريخ لا إلى المنهجية الحديثة المتمثلة بمدرسة الحوليات الفرنسية. وتأكيداً على فرضية تعارض الاسلام مع الديمقراطية يرى لويس 'ان التاريخ السياسي للإسلام كان أوتوقراطياً بالكامل، باستثناء الخلافة الأولى حين كانت الفردانية الفوضوية للقبيلة العربية ما زالت فاعلة. لقد وصف هذا التاريخ بالأوتوقراطية، لا الاستبداد، لأن الحكم كان مرتبطاً بالقانون الديني ويرجع إليه. وكان هذا القانون مقبولاً كحاكم عادل يحفظ سلطة القانون الديني

(الشريعة) التي تحفظه بدوره. لكنه كان متسلطاً، وظالماً في الغالب وطغيانياً أحياناً. لقد غلبت على الفكر السياسي للإسلام أقوال مأثورة عن أن الظلم أفضل من الفوضى وينبغي إطاعة الحاكم'.

اللافت في آراء برنارد لويس هو ربطه التجربة السياسية الإسلامية الاستبدادية التي حالت بينه وبين أنماط الحداثة، بالدين نفسه أو البيئة الثقافية والفكرية الحاضنة له، وهو من ناحية أخرى وفي قراءته للتجارب التحررية من الاستعمار الأوروبي لديار العرب والمسلمين في القرن العشرين، توصل إلى نتيجة مفادها أن المسلمين ارتكبوا أخطاء عندما اختاروا طريق الاستقلال، في ظل حكام سيئيين بدلاً من البقاء تحت سلطة الحكام الكولونياليين الأوروبيين الجيدين. ولم ير لويس كما يشير توفيق المديني في نضال الشعوب العربية والإسلامية من أجل نيل الاستقلال السياسي فعلاً سياسياً وطنياً بل عداوة للثقافة الغربية، 'لذلك فإن الإسلام الضعيف منذ قرنين، يبحث دائما عن دعائم لمقاتلة عدوه المتمثل بالديمقراطية الغربية'.

لكن بعض التحولات طرأت على منهجية لويس في قراءته للإسلام والديمقراطية في مقال حمل عنوان: 'الحرية والعدالة في الشرق الأوسط الحديث'، نشر في مجلة 'فورين آفيريز' الامريكية عام 2005، خلص فيه إلى أن النسق السياسي الإسلامي يتأرجح بين تقليدين يعودان الى عجز الإسلام، هما من جهة التقليد الثوري الاجتماعي ضد الاستبداد، والتقليد المؤسسي القائم على مبدأ طاعة ولي الأمر. ويرفض لويس مصادرة الجذور الثقافية للاستبداد الشرق أوسطي، أي ربطه بالخلفية الإسلامية، بل هو ظاهرة حديثة مرتبطة باللحظة المعاصرة وبالتاريخ الأوروبي.

يبقى أن لويس الذي خاض معارك كبيرة ضد الإسلام، يعتبر مرجعاً للمحافظين الجدد، وهو في العام 2005 اعتبر الانتخابات العراقية التي جرت تحت الاحتلال الأميركي بمنزلة فتح بونابرت لمصر منذ قرنين.

من بين الفرضيات التي حاولت إثبات مقاومة الإسلام للحداثة والعلمانية الأطروحة التي تقدم بها الانتربولوجي إرنست غلنر، فهو يجادل قائلاً إن الإسلام بخلاف الأديان العالمية الأخرى أثبت مقاومته للعلمانية والسبب في ذلك يعود إلى الأسس الاجتماعية لثقافة القبائل، الثقافة الدنيا، التي تقوضت مع تمركز سلطة الدولة والتمدن وعمليات الحداثة المقترنة بهما. ويتماهى المتمدنون حديثاً، البورجوازية الجديدة، مع الإسلام الأعلى للعلماء والسنة.

والحال هل التجربة التاريخية للحضارة الإسلامية تؤكد ممانعتها للحداثة والعلمانية؟

وفقاً لخلاصات محمد أركون شهدت القرون الأربعة الأولى للهجرة حركة ثقافية مهمة استطاعت الخروج على قيود فرضتها السلطة الدينية، بحيث عالج المعتزلة مسائل جوهرية وأساسية، وافتتحوا حقلاً جديداً من المعرفة أنتج موقفاً عقلانياً نقدياً. فهم طرحوا مسألة خلق القرآن واتخذوا مواقف تمكن نسبتها إلى الحداثة، ومن الناحية العملية فإن الفكر المعتزلي أصبح المذهب الرسمي للدولة في عهد الخليفة المأمون. ويؤكد أركون' أن الإسلام بذاته

ليس مغلقاً على العلمانية، فالمجتمع الإسلامي عرف العلمانية قبل المعتزلة عندما استولى معاوية على السلطة السياسية، فتشكلت عن ذلك 'إيديولوجيا التدبير' التي تعطي للحاكم الحق في كل شيء باسم الدين، هذا الأمر وغيره من الخلافات حول السلطة ليست إلا عملاً واقعياً لا علاقة له بأية شرعية غير شرعية القوة. وبالتالي فإن مشكلة الإسلام والديمقراطية ومدى مواكبته للحداثة والعلمانية، واقعة تحت تأثير الاسقاطات الاستشراقية من جهة والايديولوجيا السياسية السائدة في العالم العربي والإسلامي من جهة ثانية. ولذلك قبل طرح المقاربة بين الإسلام ومقتضيات الحداثة في العصر الراهن، يجب البحث عن الأسباب المؤدية لتأخر المسلمين وتقدم الغرب والتي تندرج في التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ فالدين بجوهره لا يتضمن عوائق تمنع التقدم، والتفاوت التاريخي بين أوروبا والمجتمعات العربية والإسلامية لا يعود إلى تخلف الإسلام بجوهره أو تقدم المسيحية بجوهرها، وعليه 'ينبغي الابتعاد عن التفسيرات الجوهرانية أو العنصرية التي تلصق بشعب ما خصائص أزلية، فالعامل الديني يلعب عميقاً الدور نفسه في هذه الجهة أو تلك'.

لقد تأثرت الدراسات الغربية حول الإسلام بالاتجاه الاستشراقي الكلاسيكي، هذا الترابط هو نتاج للعوامل التاريخية القروسطية بين الإسلام وأوروبا، فالقرون الوسطى ما تزال حاضرة وبقوة عند المعنيين بالشأن الإسلامي والشرق أوسطي، ومع تصاعد حركية الإسلام الجهادي الذي مارس عنفه ضد الداخل قبل الانتقال إلى الجهاد الخارجي العابر للقارات، خاصة بعد الحدث الدراماتيكي في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، ترسخ الخوف الغربي اللامبرر من الإسلام واعتبر أنه أكثر الديانات عنفاً. والحال عندما تصل حالة التأزم في إدارة السياسات الدولية إلى ذروتها نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية لا تتعلق بالإطار العقائدي الديني، يستحضر المتخيل الأوروبي والإسلامي في آن الصور النمطية التاريخية ليبرر أسباب صدامه مع الآخر.

إلى ذلك تُعد الأصولية الإسلامية من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات الاستشراقية، لا سيما ما يتعلق بالصلة بين الباعث الأصولي ومشروع الحداثة، وفي هذا الإطار يرى فريدمان بوتنر أستاذ العلوم السياسية في ألمانيا 'إن الظاهرة الأصولية وتأثيراتها ومفاعيلها لا تنحصر بمنطقة دون أخرى، فهي منتشرة في كل بقاع العالم'.

يجري بوتنر نوعاً من المقارنة بين التحديث والحداثة وموقف الأصولية منها، ويخلص إلى أن الأصوليين يرون في التحديث عملية تطورية ذات طابع قيمي محايد تؤدي إلى ارتفاع معدلات إنتاجية العمل البشري، في حين أن الحداثة كخطاب إيديولوجي ترتبط بتصورات قيمية محددة ومهددة في الوقت نفسه للتصورات الدينية لأنها تنسب إنجازات التحديث كلها إلى الإنسان؛ وعليه فإن الأصولية لا تتقاطع مع التحديث، بل تقاطعهما يكون مع الحداثة كخطاب إيديولوجي'.

يستقرئ بوتنر في دراسته محاولات محمد عبده ورشيد رضا، ويقف عند حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر ويقول: 'مثلما رفض الأصوليون البروتستانت القيم الفكرية العلمانية كذلك رفضها البنّا،

ورفض الاستعمار كبنية سياسية ونبذ الجوانب الاقتصادية ـ الاجتماعية في رؤية الغرب الاستعمارية، ثم رفض العلمانية كونها الإطار الثقافي للتحديث الغربي. عملياً تكشف محاولة البنا وجماعته من خلال إمكاناتهم المادية الربط بين الثقافة الحديثة وبين أهداف أخلاقية نابعة من فهم أصولي للدين الإسلامي'.

تكشف المقاربة التي تقدم بها بوتنر حول علاقة الأصولية الإسلامية بالتحديث والحداثة عن نظرة أوروبية جديدة للعالم الإسلامي يمكن إدراجها في رؤى ما بعد الاستشراق الكلاسيكي. هذا التحول أظهره بوتنر في تأكيده على أن الأصوليات المتنوعة من يهودية ومسيحية وإسلامية لا تعاكس التحديث بل تأخذ به، ولكنها بالمقابل ترفض الحداثة والعلمانية بالمعنى الايديولوجي لأنها تجعل من الإنسان محور العالم وهذا الأمر يتنافى مع ماهيتها.

لا يختلف أوليفيه روا في قراءته لتجربة الإسلام السياسي ورفضه للحداثة بمعناها الايديولوجي عن الطروحات التي تقدم بها كل من فريدمان، ويقول: 'تبدو نهاية هذا القرن في نظر الرأي العام الغربي كأنها حقبة تهديد إسلامي وغالباً ما يرى الغربيون في بروز الإسلام على المسرح السياسي نوعاً من التقهقر والعودة إلى الأزمنة الغابرة، إذ كيف يمكن لمن يحيا في القرن العشرين أن يعود إلى القرون الوسطى؟ التاريخ علمنا أن البربرية كانت في قلب المدن، وأن ذلك لم يعن يوماً العودة إلى ما كان من قبل، ليست القرون الوسطى هي التي تعود من وراء الحداثة أو من تحتها، بل إن الحداثة نفسها هي التي تفرز أشكال الرفض الخاصة بها'.

إن محاولات البحث عن عوائق كامنة في بنية الدين الإسلامي تمنع عنه مجاراة الحداثة، لا تصمد أمام المراجعة العلمية الدقيقة لعلاقة الإسلام بالحداثة خاصة في مرحلة إشعاعه الحضاري، فقد خبرها مع المعتزلة ومع التجربة السياسية الإسلامية المتأسسة على ايديولوجيا التدبير والبراغماتية منذ الفتنة الكبرى وصولاً الى تداعياتها المتلاحقة. وإذا كانت إشكالية الإسلام المعاصر ترتكز على التسييس الحاد للمعطى الديني، فالحركات الإسلاموية الراهنة لها أهدافها ومشروعاتها، وهي قد تسيّست بعد دخولها معترك العمل السياسي، وبهذا بقي الدين غطاءً يتمّ توظيفه عند الضرورة. وبالتالي فالإسلام كدين لا يتعارض مع الحداثة لأنه منذ بداياته انطلق من مبادئ حداثوية عالجت كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في البيئة التي نشأ فيها.

باحثة في الفكر الإسلامي المعاصر

زهيم – تأخر العرب يعود لسببين

في رأي المتواضع ان سبب تأخر العرب في اللحاق بركب الحضارة والتقدم انما يعود لسببين رئيسيين اولهما النظام السياسي الاستبدادي والذي بدأ مع افول نظام الخلافة الراشدة وسننها كالشورى وعدم التوريث وعدم الاستئثار بالمال العام وبدلا من تتطور اليات هذا النظام لتناسب كل عصر تحولت مع دولة بني امية الى ملك عضضوض فردي وراثي استبد بكل شي. السبب الآخر هو النظام التعليمي في المؤسسات العليا للتعليم من هزالة محتواهاالى استخدامه لغة غير اللغة العربيةحيث يلاحظ ان العرب والافارقة هم في مؤخرة العالم لان التعليم عندهم بغير لغتهم وانما بلغة مستعمرهم وعندما ننظر الى الدول المتقدمة في الغرب والشرق نجد ان لغة التعليم فيها هي لغة الشعب حتى اسرائيل احيت اللغة العبرية التي ماتت وجعلوا منها وسيلة التليم والاتصال في دولتهم

---

samir – الإسلام وإشكالية الحداثة

لا يمكن للاسلام مواكبة التطور والحداثةلانه ولدفي بيئة قبليةلهذا لم تدوم طويلا فترة الخلافة الراشدة فمعاوية لم يكن ليرضى ابتعادالحكم عن بيتهم بعد مقتل الخليفة عثمان فقد كانوا سادة قريش قبل الاسلام فلهذا وكذلك ارتباط مفهوم الاسلام مع الدولة فالاسلام دين ودولة كما يعتقد غالبية المسلمين والقران والسنة هي المرجع الاساسي لكل ما يتعلق بالانسان و الدولة فلذا من الصعوبة تقبل افكار جديدة فالكل يحارب الديمقراطيةو العلمانيةويعتبرونهما كفرا.والحل بولادة اتاتورك عربي